

التدابير الحمائية الإلكترونية لتأمين حقوق المؤلف

Electronic protection measures

to secure copyright

نجوى الهواري

كلية الحقوق-جامعة الجزائر 1

n.elhouari@univ-alger.dz

تاريخ الارسال: 2021/10/06 تاريخ القبول: 2022/11/16 تاريخ النشر: ديسمبر 2022

الملخص:

يعتبر موضوع المصنفات الرقمية أحد قضايا الساعة، نظرًا لما يشهده العالم من ثورة معلوماتية وتطور تكنولوجي سريع، حيث أصبحت هذه المصنفات ذات قيمة فكرية مرتبطة بالعصرنة ذات العلاقة بحقوق المؤلف، لكن خلفت بدورها انعكاسات على طرق النشر والتأليف مما نتج عنها من انتشار ظاهرة القرصنة والاعتداء على الانفتاح المعرفي رغم مساعي المجتمع الدولي في مجال الحماية، لكن كان هناك قصور في التشريعات القانونية الوطنية لعدم مواكبتها للتطورات الرقمية لهذا السبب ظهرت حتمية اتخاذ تدابير تقنية ذات طابع إلكتروني تساهم في فرض الرقابة والحد من الخروقات.

الكلمات المفتاحية: المصنفات-الرقمية-حق المؤلف-الحماية – التدابير الإلكترونية.

Abstract

The issue of digital works is one of the current issues, given the information revolution and rapid technological development that the world is witnessing, as these works have become of intellectual value linked to modernization related to copyright, but in turn had repercussions on the methods of publishing and authorship, which resulted in the spread of the phenomenon of piracy and abuse, on the openness of knowledge dispute the efforts of the international community in the field of protection,, but there was a short coming in the national legal legislation, because it did not keep pace with digital development for this reason, the inevitability appeared to take technical measures of an electronic nature that contribute to imposing control and limiting violations.

Keywords: Digital - workbooks- copyright - protection - electronic measures.

المؤلف المرسل: نجوى الهواري

مقدمة:

تعرف دول العالم ثورة إلكترونية متسارعة تشمل العديد من وسائل التواصل المستحدثة فهي تضم شبكات الاتصال الثابتة والنقالة وكذا الإنترنت، هذه الأخيرة تتميز بقدرة عالية التدفق للمعلومات من تجميع للبيانات والمعالجة والتخزين وكذا الانتاج...إلخ.

الأمر الذي دفع بدول العالم إلى تغيير عميق في نسق التواصل وتوصيل المعرفة من خلال الاعتماد على تقنيات النشر الإلكتروني واستخدام المواقع المختلفة الممنوحة من طرف شبكة الإنترنت لصالح المستخدمين.

لهذا أصبح المجتمع يعيش كأنه قرية صغيرة يتزود بثروة هائلة من المعلومات المتبادلة وبسرعة فائقة نتيجة ازدهار الحركة المعلوماتية ورفي البيئة الافتراضية، وفيه تطورت حقوق الملكية الفكرية ومنحت لها ضمانات الحماية التقنية على الصعيد الدولي والوطني من اتفاقيات ومعاهدات دولية وتشريعات قانونية تخص حقوق النشر والتأليف بما يواكب التكنولوجيا الإلكترونية.

حيث تطورت الثورة الرقمية على أساس الإنتاج الفكري وبه توسع نطاق حق المؤلف في ظل التقنيات المعاصرة والتحدي إلى استعمال المصنفات الرقمية ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية في التجارة والاستثمار.

هذا ما جعل من المصنفات الرقمية ذات قيمة فكرية معتبرة من حيث نشر البراءات والمهارات المعرفية بمختلف الطرق ذات الطابع العالمي.

على هذا الأساس فبفضل التطور الضخم في مجال عصنة العالم الافتراضي، كان من الضروري البحث عن السبل الناجعة لحماية المصنفات الرقمية لغرض اتساع واستمرار أفاق الانتاج الفكري وإعطاء مجال واسع لتشجيع الابداع من خلال حرية تدفق المعلومات.

غير أن هذه الحرية المطلقة أحدثت بدورها ظهور خروقات وانتهاكات خطيرة وأشكال جديدة من الاعتداءات والسرقات على هذا النوع من المصنفات، مما كلف المؤلف مواجهة عدة صعوبات دون الوصول إلى حلول بالرغم من تعدد الترسانة القانونية، إلا أنها كانت غير كافية ولا تتماشى مع الحداثة فاستلزم الأمر التفكير في اتخاذ تدابير التكنولوجية الحديثة من أجل تطوير الاستفادة من العلوم وأثارها الإيجابية على كافة الميادين من خلال تجسيد مسألة الحماية القانونية للمصنفات بموجب قواعد حقوق الملكية الفكرية وعلاقتها بالانفجار المعلوماتي⁽¹⁾.

حيث يشكل هذا الموضوع من أبرز الإشكاليات المطروحة في عصر الرقمنة التي خلقت امتداد كبير لصراع واسع النطاق بين مؤيدي ومعارضين عن طريقة الحفاظ على هذا النوع من الحقوق باعتبارها من الحقوق الشخصية⁽²⁾، لغرض حماية المنتجات الفكرية، ومنه يثار التساؤل عن الحماية المقررة دولياً ووطنياً، فهل هي كفيلة لردع انتهاكات حقوق المؤلف من المصنفات الرقمية؟ وما هي أهم التدابير التكنولوجية المستعملة لمواجهة الاعتداءات الواقعة على المصنفات خاصة من حيث قدرتها على مسايرة التطور المذهل للثورة المعلوماتية؟

للإجابة على ذلك اقتضى الأمر انتهاز المنهج التحليلي لغرض التفسير والتقييم من خلال تسليط الضوء على محورين أساسيين هما:

- 1- المبحث الأول: تحديد المصنفات الرقمية من خلال انتشارها الواسع في ظل البيئة الإلكترونية وانعكاساتها على مفهوم ونطاق حقوق المؤلف نظراً لخصوصيتها.
- 2- المبحث الثاني: البحث عن أنجح الأساليب والإجراءات التقنية الفعالة لمواجهة الاعتداء على المصنفات الرقمية وبالتحديد حق المؤلف لغرض تحقيق التوازن بين الحق في الحصول على المعلومات من جهة وحماية حق المؤلف للمصنفات من جهة أخرى.

1- مسايرة حقوق المؤلف لتطورات الشبكة العنكبوتية.

لقد تحول المجتمع الصناعي إلى مجتمع معلوماتي⁽³⁾ يقوم بجميع الأنشطة المرتبطة بالمعلومات إنتاجاً ونشراً وتنظيماً واستثماراً على اختلاف المجالات الأخرى، وهذا بغرض التطوير والابتكار والتأليف لهدف التعليم والثقيف⁽⁴⁾ من خلال الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة⁽⁵⁾ بما في ذلك الإنترنت التي أصبحت جزء لا يتجزأ من عملية المعالجة وتخزين المعلومات وامتدادها بشكل واسع على حق المؤلف ليشمل المصنفات الرقمية للتعبير عن الانتاج الفكري من خلال تطبيق النشر الإلكتروني⁽⁶⁾ بالاعتماد على الوسائل الحديثة التي يستجيب لها المؤلف في ظل العصر الرقمي وفي هذا السياق يتم تحليل هذه الدراسة بالتركيز على العلاقة المباشرة بين أحكام الإنتاج الفكري وتطوير المصنفات الرقمية (المطلب الأول) وكذا التطرق لمقتضيات الحماية المقررة لحقوق المؤلف بتحديات المعلوماتية (المطلب الثاني).

1-1 علاقة الإنتاج الفكري بالفضاء الإلكتروني

إن مسألة تطور التكنولوجيا أصبحت من المسائل الأكثر تعقيداً وما أحدثته شبكة الإنترنت من تغييرات جذرية بلغت ذروتها بابتكار أشكال جديدة من المصنفات الرقمية كوسيلة حديثة للنشر

والتوزيع التي اتخذت مكانة هامة لتنظيم التدفق المعلوماتي وتطوير المنتجات المبنية على أساس المعرفة والتي تغيرت طبيعتها التقليدية من طرف انتاج وتخزين ونشر المعلومات، وتزامناً مع الثورة الإلكترونية المتسارعة وفي مقدمتها شبكة الإنترنت التي أصبحت الطريقة الفعالة للمعلومات في مختلف المجالات من خلال التحول إلى النشر الإلكتروني الذي مكن من عرض عدد هائل من المعلومات وتبادلها بين المستخدمين عبر العالم.

ومن هذا المنطلق لابد من تحديد مدلول هذه المصنفات المستحدثة في ظل العالم الافتراضي باعتبارها الوسيلة الجديدة للنشر والتوزيع (الفرع الأول) بالإضافة الى تعيين الشروط الواجب توافرها لحماية المصنف (الفرع الثاني).

1-1-1 المصنفات الرقمية وليدة البيئة التقنية

عرفت البيئة الرقمية امتداد واسع لشبكات المعلومات التي بسببها كانت الانطلاقة الفعالة لظهور المصنفات الرقمية التي انتشرت بسرعة كبيرة عبر العالم من خلال علاقة المعلومات بالمعرفة الإنسانية ودورها في تشكيل الإنتاج الفكري⁽⁷⁾ وكذا المزج بين المعلومات والخبرة العلمية⁽⁸⁾ نتيجة الانفجار المعلوماتي اخترعت المصنفات التي ارتبطت بشركة الإنترنت فهي وسيلة من وسائل الاتصال ونقل المعلومات بأشكال مختلفة⁽⁹⁾ باعتبارها إحدى أنواع الشبكات الواسعة النطاق والممثلة بالتحديد في الكمبيوتر الذي يمثل الطريق السريع للإعلام والمعلومات بين الأدمغة الإلكترونية المختلفة⁽¹⁰⁾ يستفاد من خدماتها، التي أعلن عنها كوسيلة أساسية للاتصالات سنة 1988⁽¹¹⁾ عن طريق الحاسوب⁽¹²⁾، ومنه ظهر النشر الإلكتروني نتيجة الاعتماد على الأجيال المتطورة.

وبالرجوع إلى الأمر رقم 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة⁽¹³⁾، فإن المشرع لم يعطي تعريفا صريحا لهذا النوع من المصنفات باعتبارها من المصطلحات المستحدثة وذات الطابع التقني الدقيق، غير أنه ذكر بطريقة ضمنية من خلال نص المادة 03 من الأمر رقم 03-05 المذكور أعلاه على أن جميع الابداعات الفكرية بصورها الأدبية والفنية تعتبر مصنفات فكرية أيًا كان نوعها أو نمط تعبيرها ومهما كانت أهميتها أو الغرض منها بشرط توفر طابع الأصالة.

وبهذا استطاع القانون المتعلق بحق المؤلف من مسايرة التطورات الإلكترونية نوعا ما التي ساهمت بدورها في تطوير طرق الإبداع الفكري⁽¹⁴⁾ للمصنفات الرقمية ذات الطبيعة التقنية مثل ما هو الشأن بالنسبة لبرامج الاعلام الآلي وقواعد البيانات.

وما يلاحظ أن الفقه القانوني لم يتوصل لحد الآن لتعريف جامع ومانع لمصطلح المصنفات الرقمية نظراً لتباين واختلاف الآراء لاعتبارها من المصنفات المبتكرة وذات الترميز الرقمي⁽¹⁵⁾ أي أصبح التعبير يتم بواسطة الأرقام (الواحد والصفر) سواء كانت مصنفات أدبية أو فنية المهم في وسط رقمي متطور⁽¹⁶⁾.

وفي هذا الإطار انتشر نظام معلوماتي جديد يهتم بالإبداع من خلال الاعتماد على المصنفات الرقمية وأصبحت الأعمال الفكرية في شكلها الرقمي، لأجل ذلك سعت الجهود الدولية على ضرورة الاهتمام بالتدابير التقنية لحماية حقوق المؤلف من القرصنة والتقليد وكذا النسخ.

2-1-1 الاهتمام الدولي لحماية المصنفات الرقمية

حظيت حقوق المؤلف بحماية خاصة على المستوى الدولي نظراً للعدد المعترف من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المبرمة بخصوص حقوق النشر والتأليف لأنها بمثابة أساس التقدم الحضاري والرقمي في جميع المجالات⁽¹⁷⁾ من بينها اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية ومدى مساهمتها للتطورات التكنولوجية الحديثة والتي عرفت المصنفات الرقمية على أنها: "كل إنتاج في المجال الأدبي والعلمي والفني أيًا كان طريقة التعبير عنه"⁽¹⁸⁾، بشرط أن يكون المصنف الفكري معبراً عن شخصية المؤلف وحاملاً لبصمته التي تدل على الأصالة⁽¹⁹⁾، بالإضافة إلى اتفاق ترينس⁽²⁰⁾ التي أضافت مصنفين جديدين في نص المادة العاشرة والمثلة في برامج الحاسوب وقواعد البيانات المنشورة إلكترونياً⁽²¹⁾. أيضاً اصدار معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف التي اهتمت بحماية المصنفات وحقوق مؤلفيها في البيئة الرقمية خاصة طريقة النشر الرقمي للمصنف من قبل المؤلف⁽²²⁾.

وبهذا تم من خلالها إخضاع برامج الحاسوب الآلي إلى تطبيق قواعد الملكية الفكرية المرتبطة بحقوق المؤلف على قاعدة البيانات وإخضاعها لهذا النظام لغرض تحقيق الحماية ولو نسبياً، لهذا السبب أصبحت حقوق المؤلف محصورة بين الحماية من أي اعتداء وبين مستلزمات المعلوماتية.

2-1 حقوق المؤلف وتحديات المعلوماتية.

اعتمد المشرع الجزائري على معيار الأصالة كأساس قانوني لحماية المصنفات من خلال نص المادة 03 من الأمر رقم 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة على أنه: "يمنح كل صاحب إبداع أصلي لمصنف أدبي أو فني الحقوق المنصوص عليها في هذا الأمر"، فأصالة المصنف مرتبطة بالإبداع والابتكار⁽²³⁾ والمجهود الفكري المبذول من طرف الشخص المبدع يحميه القانون حتى ولو كان

مقتبسًا أو ترجمة لمصنف آخر⁽²⁴⁾ يتم التعبير عنه بطريقة رقمية مما يجعله يتميز عن غيره من المصنفات، غير أن معيار الأصالة أثار عدة صعوبات في ظل البيئة الإلكترونية وأصبح من الضروري إعادة النظر في طبيعته⁽²⁵⁾ ومواكبة الثورة التقنية الهائلة والمتسارعة.

هذا ما جعل مضمون حق المؤلف لم يتغير في ظل التكنولوجيا الجديدة سواء على شبكة الإنترنت أو على الحاسوب الآلي، لكن بالمقابل تأثر حقوق المؤلف بشكل كبير من الانتهاكات التي أصبحت محل نقاش وجدل للطبيعة التقنية لهذه المصنفات وسوء استغلال المصنفات الرقمية الأدبية والفنية من خلال توضيح العلاقة الوطيدة بين حق المؤلف الخاضع لقواعد الملكية الفكرية و كذا حرية تدفق المعلومات المعتمدة بدورها على المصنفات الرقمية المبنية على مستجدات العصرنة باعتبارها من أهم القضايا الأخلاقية وآثارها على تلك الحقوق سواء كانت حق أدبي (الفرع الأول) أو حق مالي (الفرع الثاني).

1-2-1 انعكاسات الثورة الرقمية على الحق الأدبي للمؤلف.

لقد أقر المشرع الجزائري من خلال تطبيق الأمر رقم 03-05 المتعلق بحق المؤلف والحقوق المجاورة على تمتع المؤلف بحقوق معنوية والمتمثلة في تقرير نشر المصنف ونسبته إلى مؤلفه واحترام سلامته وحقه في السحب من التداول⁽²⁶⁾ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن لتداول المصنفات دور فعال في العالم الافتراضي مثل ما هو عليه في العالم التقليدي⁽²⁷⁾.

حيث يتمتع المؤلف بحق أدبي واحد يتفرع عن هذا الحق مظاهر مختلفة⁽²⁸⁾ تمارس إلا باحترام الإمتيازات المقررة قانونًا لفرض حماية شخصية للمؤلف من خلال الكشف عن المصنف الذي يُمثل إحدى الامتيازات المترتبة على الحق الأدبي للمؤلف باعتباره الوحيد المقرر للكشف عن مصنفه للجمهور الذي يختلف عن حق النشر فيمكن للغير بعد موافقة المؤلف عن طريق عقود النشر⁽²⁹⁾.

وهذا ما نص عليه المشرع الجزائري باستعمال مصطلح "حق الكشف عن المصنف" من خلال نص المادة 22 من الأمر رقم 03-05 المذكور أعلاه، مع دقة التمييز بين الحالتين، في حالة حياة المؤلف الذي يحمل اسمه أو اسم مستعار للمؤلف، فله اختيار الوقت والطريقة التي يراها مناسبة⁽³⁰⁾ أما الحالة الثانية تخص بعد وفاة المؤلف وفيه ذكرت عدة حالات وفقًا لما ورد في الأمر رقم 03-05 المشار إليه⁽³¹⁾.

وفي ظل الانتشار الرهيب للتقنيات الرقمية المعاصرة والمعقدة في نفس الوقت والتي حققت امتدادا واسعا للمصنفات الرقمية بمختلف الأساليب المتطورة عبر دعائمات ووسائط رقمية⁽³²⁾ مما أدى الى ظهور خروقات في صور جديدة ومغايرة للاعتداء على المصنفات التي أصبح من خلالها المؤلف يواجه العديد من صعوبات العصرنة وانعكاساتها على تغيير أنماط التأليف وكذا النشر.

لكن ما يلاحظ أنه رغم الأهمية البالغة لحق المؤلف في ظل التحولات التي طرأت على البيئة الإلكترونية من أجل الاستفادة منها في تطوير الإنتاج العلمي والأدبي والفني فإنها تواجه لحد الان تحديات كثيرة لحماية هذه الحقوق من الاستغلال العشوائي لمستخدمي الإنترنت لهذه المصنفات بغير ترخيص من المؤلف أو بإذن منه وعليه كثرت الاشكالات من خلال النشر واعادة النشر والنسخ الإلكتروني⁽³³⁾ عبر المواقع المختلفة، وبالتالي فإن تداول هذه الحقوق قد أثار العديد من المشاكل التقنية وكذا القانونية نظراً لما يعانيه الكثير من المؤلفين من تهमيش وتعتدي على مؤلفاتهم المنشورة إلكترونياً مهما كان شكلها دون الحصول على تصريح من صاحبها بطريقة لا تتفق مع مقتضيات الاستخدام وبهذا يصبح المصنف الرقمي عبر الإنترنت ملك للجميع يمكن نسخه بكل حرية ومجانية دون مسائل قانونية⁽³⁴⁾، لذلك دعت الحاجة الى إيجاد الحلول المناسبة لتحدي للمستجدات التي أفرزتها مخالفات التكنولوجيا خاصة لما تثيره الشبكة العنكبوتية من إشكالات و آثار سلبية على الحق المالي للمؤلف الإلكتروني.

1-2-2 آثار الرقمنة على الحق المالي للمؤلف.

يعتبر الحق المالي الجانب الثاني من حقوق المؤلف على مصنفه التي تمكنه من الحصول على تعويض مادي جراء استغلال بذل منتج فكري بما يعود عليه من منفعة مالية ويصبح هذا الحق في ذمته المالية⁽³⁵⁾.

كما يحول هذا الحق دون استغلال المصنف من طرف الغير إلا بإذن المؤلف أو ممن يخلفه عند انتقال هذا الحق⁽³⁶⁾ حيث يترتب على المؤلف حق استثنائي بما فيه حق استغلال المصنف مالياً لوحده ولا يجوز لغيره التعامل بهذا الحق دون إذن منه أو ممن يخلفه، لكن يمكن للمؤلف نقل الحق للغير في مباشرة حقوق الاستغلال المقررة له، وإن كان في بعض الحالات يتم الحد من السلطات الإستثنائية التي يتمتع بها المؤلف وذلك إما بالسماح لاستخدام مصنفه أو استغلاله عن طريق تصريح أو ترخيص اجباري⁽³⁷⁾ لغرض استفادة الجمهور من هذه الأعمال.

فالحماية التي يحظى بها المؤلف هي أساسية للإبداع الفكري لما توفره من تشجيع للمبدعين عن طريق الاعتراف بهم وكذا مكافئتهم ماليًا مما يولد الاطمئنان للمبدعين على نشر مصنفاتهم دون خوف من استنساخها بدون تصريح أو قرصنتها فيساعد على زيادة نفاذ الثقافة والمعرفة (38).

لكن بفضل التحول إلى النشر الإلكتروني نتيجة الاعتماد على أجيال متطورة من الحاسبات الإلكترونية وما خلفه الانتشار الواسع لشبكة الانترنت من خلال الاستناد على نظام الاتصال الرقمي (39) الأمر الذي جعل وجود صعوبة كبيرة في حصول المؤلف على مقابل مالي من استغلال مستخدمي الإنترنت للمصنفات بغير ترخيص أو إذن من المؤلف، فيصعب الحصول على التعويض المادي مقابل النشر غير القانوني، فلا يوجد آليات محكمة في مدى الانتفاع بأعماله الفكرية وفقًا لمعايير متطورة مناسبة للحماية، وبهذا يعتبر حق الترخيص بالاستغلال من بين أهم الحقوق المالية التي يتمتع بها المؤلف الإلكتروني لغرض تحقيق المصلحة بين المؤلف والمستخدم عن طريق الاستخدام الأمثل للوسائل الإلكترونية.

2- التدابير التقنية: توازن بين حقوق المؤلف والمصلحة العامة

تعتمد معظم الدول على التدابير التشريعية وكذا التكنولوجية الحديثة لحماية المصنفات الرقمية ذات العلاقة بنظام حق المؤلف (40) المرتبط بمعيار الأصالة والابداع الفكري للمؤلف الذي يعكس أثر شخصيته المتجسدة في طريقة التعبير وفي ذاتية المصنف الذي يشمل العمل الابداعي سواء كان عمل أدبي أو عمل فني، هذا الذي يجعله يتمتع بجملة من الحقوق التي تعد مظهرًا من مظاهر هذه العلاقة من جهة ومن جهة أخرى يمثل حق استثنائي من أجل التمتع بالعائدات التي يتحصل عليها من خلال تقديم مصنفه للجمهور عن طريق التمثيل أو النسخ.

فقد يكون المؤلف منفردًا بوصفه صاحب الحق الأصلي يظل في أعلى مرتبة من الحق المالي نظرًا لاتصاله بالفكر الإنساني وما يتمتع به من خصائص (41) وقد يكون في صورة مؤلف مشترك من خلال اجتماع عدد من المؤلفين يقدمون ابداعاتهم الخاصة بفكرة مشتركة التي تجمع بينهم مصنف مشترك، كما قد تكون في شكل جماعي عندما يساهم في تأليفه أكثر من مؤلف فتندمج كافة إسهاماتهم (42).

لكن ما أحدثته شبكة الإنترنت من تغييرات واسعة باعتبارها وسيلة من وسائل الابداع أو وسيطًا للاتصال بالجمهور، فإن هذا الحق يواجه تحديات على شبكة الإنترنت خاصة المتعلقة بتحويل المصنف العادي إلى المصنف الرقمي ومدى تماشي مع تقنيات الدمج التي توفرها الرقمنة وما ترتبه من أخطار للمصنف في حد ذاته وايضا لمستخدمي الإنترنت، فهو يعتبر بذلك اعتداء على حق

المؤلف الأدبي في احترام مصنفه⁽⁴³⁾ بسبب انتشار الشبكات الرقمية وتطوير طرق التعبير عنها التي تثير العديد من الإشكالات المطروحة على مستوى الطبيعة التقنية لهذه المصنفات وجعلت من الصعوبة حماية المؤلف بشكل خاص مع تزايد الانتهاكات والقرصنة بجميع أشكالها مما استدعى الأمر تجنيد الوسائل القانونية وخاصة منها التدابير التكنولوجية ذات الطابع التقني من أجل ضمان أصحاب حقوق المؤلف بحماية فعالة من الوسطاء في خدمة الإنترنت⁽⁴⁴⁾ التي خلفت خسائر فادحة للمؤلفين، ومنه استلزم الأمر إيجاد تدابير حديثة تستعمل بطريقة إلكترونية من شأنها منع الاعتداء على المصنفات الرقمية وحماية حق المؤلف في نفس الوقت.

الأمر الذي يقتضي التطرق للأليات المعاصرة المكرسة لهذا النوع من التدابير الإلكترونية من خلال تحديدها وذكر الأنواع وكذا دورها في حماية المصنفات الرقمية (المطلب الأول)، ثم التعرض للمعايير القانونية لحماية التدابير وأثرها على الطبيعة الحقوقية لحق المؤلف (المطلب الثاني).

1-2 مجال التدابير الحمائية الإلكترونية للإنتاج الفكري:

في ظل التطور الهائل للثورة المعلوماتية والإلكترونية أصبح هناك خطر كبير يواجه حقوق المؤلف في البيئة الرقمية، ومنه أثار جدال كبير بشأن تحديد المصنفات محل الحماية التي تجاوزت الحلول المطروحة على المستوى الدولي نظرًا لكثرة الاعتداءات على الأعمال الذهنية والفكرية مثل نسخ أي مادة فكرية منشورة إلكترونيًا مهما كان شكلها دون الحصول على تصريح من صاحبها خاصة فيما يتعلق بتحريف المعلومات بصورة مضرة لا تتفق مع مقتضيات الاستخدام.

لهذا السبب تم الاستناد بشكل تدريجي إلى تطوير وسائل الحماية لضبط عمليات التعدي على الحقوق، خاصة مع انعدام سن قوانين صارمة وفعالة، فضلًا عن التدابير التشريعية التي تبنت تنظيم قواعد الملكية الفكرية كآلية من آليات الحفاظ على حقوق المؤلف، فهي بالتالي عديمة الجدوى وعاجزة عن تحقيق الحماية الناجعة لمصنفات أصحاب الحقوق على شبكة الإنترنت وصعوبة متابعة المعتدين على الحقوق، حيث يجد صاحب الحق نفسه يتابع أشخاص عديدين متواجدين في عدة دول بعيدين عن المحاسبة القانونية والدليل على ذلك رغم انتشار عمليات السرقة والقرصنة إلا أن قضايا حق المؤلف تبقى قليلة على مستوى القضاء نظرًا للصعوبات الناجمة عن إثبات الحقوق، ولهذا مازال القانون غير فعال لضمان حماية مشددة من أجل توفير الاستفادة من الأعمال الفكرية للباحثين والمبدعين والمستخدمين للشبكة الرقمية.

على هذا الأساس، فمن الضروري ايجاد وسائل تقنية جديدة ومعاصرة لحماية مصنفات حقوق المؤلف من خلال ابتكار تدابير الحماية الإلكترونية التي تعد من أهم وسائل الحماية لمنع أي شكل من أشكال الاعتداء فماذا نقصد بهذا النوع من التدابير والوسائل الإلكترونية من حيث التعريف والأهمية (الفرع الأول) وكذا تحديد الحماية القانونية للتدابير الإلكترونية من حيث الخصائص والمعايير (الفرع الثاني).

1-1-2 توسيع نطاق الاساليب التكنولوجية الحمائية:

لقد توسع مجال حق المؤلف بصورة كبيرة خاصة بفضل الانتشار الرهيب للتكنولوجيا المتطورة التي تخللت في العالم بأسره وأعقبت استحداث وسائل معاصرة لنشر وكذا تعميم الابداعات وتوزيعها بمختلف طرق الاتصال العالمية، لكن بالموازاة تجاوزت الحدود مما أدى الى بروز مشاكل القرصنة على المصنفات عبر الإنترنت من جراء التداول وإعادة النسخ، غير أنه سرعان ما ظهرت أساليب التكنولوجيا الإلكترونية بفعل التعاون الدولي⁽⁴⁵⁾ لمواجهة الانتهاكات الواردة على حقوق المؤلف في البيئة الرقمية من سرقة وتقليد بكافة صورها والتداول غير المشروع لهذه المصنفات.

وبناء على ذلك اهتمت معاهدة الويبو فيما يخص حقوق المؤلف فيما يتعلق بالتدابير الإلكترونية ذات الطبيعة التكنولوجية التي تتعلق بحماية الأطراف المتعاقدة وذلك باستخدام التدابير الإلكترونية من قبل المؤلفين عند ممارسة حقوقهم، ومن يتحايل على هذه التدابير تطبق جزاءات قانونية فعالة⁽⁴⁶⁾.

كما أن وسائل الحماية التقنية في تطور سريع لهذا السبب كثر استخدامها على الشبكة العنكبوتية لحماية الحقوق بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة لغرض تتبع النسخ المقلدة بواسطة أجهزة تقنية جد متطورة منها وسائل التشفير للبيانات فهي جد فعالة للحد من الاعتداءات غير المرخص بها من قبل صاحب الحق.

وكذا نظام PDF الذي يضبط نسخ المصنف المحمي، بالإضافة إلى النظام الإلكتروني لإدارة حقوق المؤلف فهو مخصص لمراقبة المستخدم لتصفح الملف الإلكتروني، مع ظهور نظام التعرف على المصنفات فانه يقوم بعملية إحصاء و مراقبة جميع المصنفات المنشورة على الانترنت، ومع ذلك لا بد من ضرورة التأكيد على ان هذه التدابير التكنولوجية مهما زادت فعاليتها فإنها لن تستطيع مواجهة قرصنة المعلوماتية المتحيلة على هذه التدابير، وعليه ظهرت الحاجة الماسة لمنح التدابير الالكترونية حماية قانونية ناجعة هذا ما أكدته معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف.

حيث يجب أن تواكب هذه التدابير كل التطورات الحاصلة في التكنولوجيا والبحث عن وسائل الكترونية جديدة ومؤثرة لفرض السيطرة والرقابة النجعة للمؤلف على حقوقه (47).

كما يلاحظ أن المشرع الجزائري رغم انضمامه إلى معاهدي الإنترنت (48)، فإنه لم يتطرق لهذه التدابير الإلكترونية، التي تعد من الأدوات الرقمية الناجعة لمنع تنفيذ أي عمل من شأنه أن يؤدي إلى استعمال الحقوق الحصرية للمؤلفين بغير ترخيص من أصحاب حق المؤلف (49) فهي بذلك إجراءات تقنية واسعة النطاق تؤدي دورًا هامًا في حماية المصنف الرقمي ضد القرصنة الفكرية.

وكذا تعيين حدود النسخ غير المشروع والحد من الأعمال غير المصرح بها من قبل المؤلف التي تقع على المصنفات المحمية (50) بوسائل متعددة من حيث الطبيعة والغرض، فمنها الوسائل التقنية المتعلقة بشخص المستخدم (51) أيضًا الوسائل التقنية المتعلقة برقابة المصنف من الاعتداء (52) ووسائل الحماية (53) التي توفر المراقبة الصارمة والممانعة من نسخ المصنف والحد من استعمال المصنف إلى المستخدم بدون ترخيص بطرق عديدة منها نظام التشفير، نظام كلمات المرور، وسائل الدفع الإلكتروني، التوقيع الإلكتروني، وكذا تقنية المواقع في شبكة الإنترنت كلها تدابير وقائية أقرتها المواثيق الدولية، فإن كانت ناجعة فهي تتطلب حماية قانونية.

2-1-2 مستلزمات الحماية التقنية للمصنفات الرقمية:

في ظل تعميم شبكة الإنترنت وما صاحبها من تطور لأساليب ارتكاب الجريمة الإلكترونية، مما كلف الأمر إلى عجز في الحماية القانونية من وصف المعتدي وملاحقة الجرائم المستحدثة وبالأخص فيما يتعلق بمشكلة الاثبات المادي للجريمة المعلوماتية الخاصة بحقوق المؤلف.

ولا مفر منه حيث أصبحت لهذه التدابير الإلكترونية الجديدة بالاهتمام والتي لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها تقوم بممارسة إجراءات تقنية فعالة، لأنها بعيدة المدى، تتماشى مع التطور المتواصل للأنماط المستحدثة لتداول المصنفات الرقمية على الإنترنت.

ولا مفر منه حيث أصبحت لهذه التدابير الإلكترونية الجديدة بالاهتمام والتي لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها تقوم بممارسة إجراءات تقنية فعالة، لأنها بعيدة المدى، تتماشى مع التطور المتواصل للأنماط المستحدثة لتداول المصنفات الرقمية على الإنترنت.

ولا مفر منه حيث أصبحت لهذه التدابير الإلكترونية الجديرة بالاهتمام والتي لا يمكن الاستغناء عنها باعتبارها تقوم بممارسة إجراءات تقنية فعالة، لأنها بعيدة المدى، تتماشى مع التطور المتواصل للأنماط المستحدثة لتداول المصنفات الرقمية على الإنترنت.

ومنه فهي تمثل وسائل تقنية تستعمل في أجهزة الاتصال الحديثة لهدف منع الوصول إلى المصنف المنشور إلكترونياً بطريق غير مشروع، إلا لمن يحمل ترخيصاً من صاحب الحق⁽⁵⁴⁾.

وبهذا فإن اللجوء إلى هذا النوع من الوسائل ما هي إلا تدابير موازية للحماية القانونية لكنها ليست بديلاً لها باعتبار هذه التدابير تحتاج إلى قانون يحميها بالإضافة إلى ضرورة مساهمة هذه الحماية إلى الثورة التكنولوجية.

2-2 ضرورة مواكبة الحماية القانونية للتدابير الإلكترونية:

تقوم الحماية القانونية لحقوق المؤلف من خلال وضع التدابير الإلكترونية بعدة إجراءات أساسية حتى وإن اختلفت فيما بينها من حيث الطبيعة وإجراءات التطبيق ومدى فعاليتها في ردع المعتدين على حقوق المؤلف الأدبية والمالية والحد من انتشارها، نظراً لما تتميز به هذه التدابير الحمائية من نفس الطبيعة التي تتجلى بها شبكة الإنترنت لتداول المصنفات عبرها، لتقرير حماية حقوق النشر على البيئة الرقمية.

لهذا يتحتم أن يتم تنصيب التدابير على مصنف مشمول بالحماية القانونية مهما كان نوعه، فهي ذات طبيعة حمائية مخصصة أصلاً للمصنفات التي لها علاقة بالتكنولوجيا⁽⁵⁵⁾ للحد من النسخ غير المشروع والقرصنة الإلكترونية.

ونتيجة لذلك على ما تقدم، يلاحظ أن للحماية القانونية لهذا النوع من التدابير الإلكترونية خصوصية (الفرع الأول) وكذا تحديد الفعالية المطلوبة للحماية (الفرع الثاني).

2-2-1 ضرورة تفعيل الحماية القانونية:

يمكن تعيين أهم الخصائص الهامة المرتبطة بالحماية القانونية ذات العلاقة المباشرة للتدابير الإلكترونية باعتبارها تتمتع بحماية ذاتية لأنها تمثل وسيلة ضمان ذات طبيعة وقائية للمصنفات الرقمية لحق المؤلف، وفيه ظهرت عدة طرق تقنية حديثة لاستعمال المصنفات منها الاشتراك في خدمة الوصول إلى المصنف عبر الإنترنت بقواعد بيانات عديدة⁽⁵⁶⁾ وبالتالي لا يمكن لمستخدم

الإنترنت الخطأ بنسخ مصنف محمي والاخلال بالحماية الذاتية التي تتميز بها هذه التدابير الإلكترونية.

كما يمكن اعتبار وسائل الحماية التكنولوجية كحماية موازية للحماية القانونية وليست بديلاً عنها بمعنى يوجد حماية قانونية تخص المصنفات من جهة وحماية قانونية للتدابير التكنولوجية ذات الطابع الذاتي من جهة أخرى وعندئذ لا يمكن فصل الحماية التكنولوجية عن الحماية القانونية وهذا ما أكدته الاتفاقيات الدولية (57) وتشريعات الملكية الفكرية على ضرورة نجاعة التدابير الإلكترونية حتى تستحق الحماية القانونية.

2-2-2 حتمية تطبيق التدابير الإلكترونية طبقاً للحماية القانونية.

يعتبر عنصر الفعالية من أهم مستلزمات حماية التدابير الإلكترونية عن طريق أصحاب الحقوق حيث تم التأكيد على هذه النجاعة من خلال معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف لسنة 1996⁽⁵⁸⁾، كما يتعين على أصحاب الحقوق استخدام كل الوسائل التكنولوجية التي تتيح لهم الوصول إلى فاعلية كاملة لحماية المصنف، لذلك لا يمكن اعتبار التدابير الإلكترونية ذات مصداقية مالم تتمتع بالحماية القانونية إلا إذا كانت مقرررة في قانون حماية حق المؤلف، وبهذا يقع عبء اثبات الفاعلية على أصحاب الحقوق (59).

من خلال السيطرة على استعمال المصنف أو السيطرة على الوصول إلى المصنف، بشرط عدم تجاوز الحماية التقنية للتدابير الإلكترونية لنطاق حق المؤلف من أجل الحفاظ على الاستثناءات الواردة على حق المؤلف المشروطة بإدارة المؤلف التي تحدد الأهداف من استخدام المستفيد للمصنف وعلى إثر ذلك فكل مخالفة لإرادته تعتبر انتهاكاً لحقه يعاقب عليها القانون.

خاتمة:

نظراً للانتشار الواسع للمصنفات الرقمية الذي أحدثته الشبكة العنكبوتية، حيث أصبح لهذا النوع من المصنفات قيمة فكرية ذات طابع رقمي ابداعي وعقلي تنتمي إلى بيئة لها علاقة بتقنية المعلومات، فبرغم من الإيجابيات العديدة التي حققها النشر الإلكتروني، إلا أنها ظلت تهدد حقوق المؤلف إلى الوجود في بيئة رقمية متشابكة، وبالتالي تداول هذه الحقوق أثار الكثير من الصعوبات والاعتداءات على المصنفات بواسطة شبكة الإنترنت، نظراً لتمييز المصنفات بالتعقيد والغموض فنتج صعوبة في تحديد مفهومها الدقيق وتعيين أنواعها مما صعب الأمر في تطبيق الحماية القانونية.

اعتباراً لأهمية حقوق التأليف لما تحقّقه من تنمية ثقافية واجتماعية وكذا اقتصادية، كان لابد من تخصيص منظومة تشريعية تبنى عليها قواعد الملكية الفكرية كألية من آليات الحماية للإنتاج الفكري وأيضاً الاتفاق على جملة من التدابير الإلكترونية ذات العلاقة بالحاسوب التي تقوم على الرقابة وتشجيع الابتكار بوسائل جديدة، من خلال الاهتمام الدولي بضرورة التوسيع وكذا التنسيق بين الحماية القانونية والتدابير الإلكترونية التي لم تواكب تفسير النصوص القانونية بصورة واضحة، مما يستوجب تفعيلها باستمرار بما يحقق مرونتها و مواكبتها للتطورات المتسارعة.

على هذا الأساس لابد من توسيع مجال حق المؤلف بما يتوافق مع الطبيعة الرقمية وبالأخص سن قوانين صارمة تخص الإنترنت باعتبارها وسيلة اتصال حديثة، مع التأكيد على ضرورة حماية المصنفات المتداولة عن طريق وسائل التدابير الإلكترونية في ظل التقدم التقني ومدى تلائمها مع متغيرات النظام الدولي للمعلومات من أجل الحد والتقليل من الاعتداءات بمختلف أشكالها الأدبية والمالية والاستغلال غير المشروع للإنتاج الفكري للمؤلف، بالإضافة إلى وضع برنامج للتعاون الدولي لتطوير أنظمة الحماية تماشيًا مع مستجدات الاتفاقيات الحديثة الكفيلة بتفعيل حماية حقوق المؤلف ومواجهة التحديات بالزامية فرض التوازن بين الحماية والحريات الفردية في استغلال المعلومة المنشورة رقمياً، لهذا وجب اقتراح ما يلي :

- ضرورة الاهتمام بحقوق المؤلف في العالم الرقمي من خلال مسايرة مستجدات العصر وتبني تقنيات تكنولوجية حديثة وأكثر فعالية على مستوى وسائل الاتصال المعاصرة خاصة منها شبكة الانترنت.
- تفعيل شراكة وتعاون دولي ووطني للحفاظ على أمن المجتمع المعلوماتي من خلال خلق منظومة قانونية ناجعة في هذا المجال بالموازاة اتخاذ تدابير تقنية متطورة لحماية المصنفات الرقمية بجميع أنواعها.
- حتمية التدخل السريع من الأجهزة المختصة لمواجهة القرصنة الالكترونية ومختلف أشكال الاعتداء على حقوق المؤلف من خلال اتخاذ التدابير الفنية التي لها دور مهم لتصدي للصور المستحدثة من الاعتداءات، بالمقابل وضع عقوبات صارمة ومشددة للتحايل على هذا النوع من التدابير.

- ¹ بصرف الحاج، "الحماية القانونية للمصنفات الرقمية وأثرها على تفقد المعلومات في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة وهران 1، 2006، ص 05.
- ² معي الدين عكاشة، "حقوق المؤلف على ضوء القانون الجزائري الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 34.
- ³ ياس خضير البياتي «الاتصال الدولي والعربي، مجتمع المعلومات ومجتمع الورق»، ط 1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 29.
- ⁴ ياس خضير البياتي، المرجع السابق، ص 34.
- ⁵ عبارة عن مجموع وسائل الاعلام اكتشفت سنة 1970 والربط بين السمي البصري والاتصالات عن بعد عبر الأقمار الصناعية ثم سنة 1980 بعد دمج الاتصالات عن بعد بالمعلوماتية والاعلام الآلي وأخيراً سنة 1990 بعد الربط بين السمي البصري والاعلام الآلي والوسائط المتعددة، انظر: Bale, Francois, "Dictionnaire des medias, larousse-bordes Paris, 1998, p166.
- ⁶ يتم النشر الإلكتروني عبر وسائل ممغنطة كالأقراص المرنة أو الأقراص الليزرية أو عبر شبكة الإنترنت انظر: عارف رشاد، "تكنولوجيا النشر الإلكتروني" عالم الكمبيوتر، د. ن. د. ب، 1997، ص 58.
- ⁷ YVES, François le Coadic, "La science de l'information », presses universitaires de France, Paris, 2006. P6.
- ⁸ محمد صلاح سالم، العصر الرقمي وثورة المعلومات دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع، الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، 2002، ص 7.
- ⁹ شريف اللبان، "تكنولوجيا الاتصال، المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية"، ط 2، الدار للسانية، مصر، 2005، ص 103.
- ¹⁰ كوثر مازوني، "الشبكة الرقمية وعلاقتها بالملكية الفكرية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 12.
- ¹¹ محمد السيد عرفه، "التجارة الدولية الإلكترونية عبر الإنترنت"، مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت، جامعة الإمارات العربية، ماي 2000، ص 30.
- ¹² الحاسوب يتكون من برامج وبرمجيات التي تعبر عن الفكر المحرك لشبكة الحاسوب، كما أنه يتكون من أجزاء صغيرة تساهم في عمله التي تعرف بالدوائر المتكاملة التي يطلق عليها المصنف الرقمي. انظر عباس مصطفى صادق، "الاعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات"، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 58، 60.
- ¹³ أمر رقم 05-03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ج ر، ع، 44 الصادرة في 23 يوليو 2003.
- ¹⁴ الابداع الفكري أو الابتكار هو بصمة المؤلف للتعبير عن شخصيته و اخفاء الجديد والابتكار على مصنفه وهو الأساس الذي تقوم عليه الحماية في ظل قانون حق المؤلف ما دام وجود ابداع وأصالة للإنتاج الفكري أن الأدبي، انظر وداد أحمد العيدوني، المرجع السابق، ص 12.
- ¹⁵ سوافلو آمال، "حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2016، 2017، ص 15.
- ¹⁶ أسامة أحمد بدر، تداول المصنفات عبر الإنترنت، دار النهضة العربية، مصر، 2006، ص 72.
- ¹⁷ شحاتة غريب شلقامي، "الملكية الفكرية في القوانين العربية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009، ص 2.
- ¹⁸ المادة الثانية من اتفاقية برن الخاصة بحماية المصنفات الأدبية والفنية أبرمت في سنة 1886 والمكملة في باريس سنة 1896 ثم في برلين سنة 1908 وعدلت في سنة 1914 وبعدها في روما سنة 1928 وكذا بروكسيل في سنة 1948 وفي استكهولم سنة 1967 بعدها أبرمت في باريس سنة 1971 ثم في سنة 1979.
- ¹⁹ محمد علي النجار، "حقوق المؤلف في ضوء الثورة المعلوماتية الحديثة"، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة"، 2014، ص 43.

²⁰ اتفاق ترپس يعرف بجوانب حقوق الملكية المتصلة بالتجارة يعد من أهم ما كرسه منظمة التجارة الدولية من خلال إقرارها لجولة ارغواي من سنة 1986 إلى 1993، وانشئ بموجب إعلان مراكش في 15 افريل 1994، وبدأ العمل به بعد عدة تعديلات كانت اخرها في فاتح جانفي 2005، فهو يعتبر تعاون متبادل بين منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية التي استهدفت تحرير التجارة الدولية وتشجيع الحماية لحقوق الملكية الفكرية وكذا ضمان التدابير المتخذة لحماية أي اعتداء على هذا النوع من الملكية، انظر المادة العاشرة من هذا الاتفاق.

²¹ برامج الحاسوب: مجموعة المعارف أو المعلومات في شكل شفوي أو مكتوب، حيث يمكن نقلها أو تحويلها بفك رموزها بواسطة جهاز الكمبيوتر فهي من أهم المصنفات المعلوماتية التي حظيت باهتمام كبير. قواعد البيانات: هي تجميع البيانات التي يتوفر فيها عنصر الابتكار عبر الجهد الشخصي ويكون مخزنًا بواسطة الكمبيوتر وفيه نخضع للحماية في ظل قانون حق المؤلف. انظر، محمد ابراهيم حسن محمد، "حقوق المؤلفين والنشر الإلكتروني في بيئة الإنترنت، د. ن. د. س. ص 12.

²² المادة الثامنة من معاهدة الويبو المعروفة بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن حق المؤلف التي أبرمت في استكهولم في سنة 1967 ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1970 وأصبحت تابعة لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1976 وعدلت في سنة 1979، بعدها تم اعتمادها بجنيف في 20 ديسمبر 1996.

²³ محمد أمين الرومي، "حقوق المؤلف والحقوق المجاورة"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009، ص 21.

²⁴ المادة 5 من أمر رقم 05-03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

²⁵ De Lanterneriez, Isabelle "Droit d'auteur et aujourd'hui", ouvrage collectifs, édition centre national de le recherche scientifique, Paris, 1991, p115.

²⁶ المواد 22-23-24-25-26 من أمر رقم 05-03 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

²⁷ سوافالو آمال، المرجع السابق، ص 93.

²⁸ جمال هارون، "الحماية المدنية للحق الأدبي للمؤلف في التشريع الأردني"، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 13.

²⁹ سوافالو آمال، المرجع نفسه، ص 106.

³⁰ الفقرة 1 من المادة 22 من أمر رقم 05-03 المذكور أعلاه.

³¹ الفقرات 2-3-4 من المادة 22 من نفس الأمر.

³² تتمثل الوسائط الرقمية في أجهزة الحواسيب الآلية وشبكة الإنترنت وشبكة الاتصالات وشبكة المعلومات انظر، أسامة أحمد بدر، المرجع السابق، ص 29.

³³ خالد ممدوح ابراهيم، "جرائم التعدي على حقوق الملكية الفكرية"، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 119.

³⁴ عامر محمود الكسواني، "التجارة عبر الحاسوب"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 156.

³⁵ عبد الرزاق السنهوري، "الوسيط في شرح القانون المدني"، "حق الملكية"، الجزء 8، دار احياء التراث العربي، بيروت 1973، ص 236.

³⁶ محمد حسين منصور، "المسؤولية الإلكترونية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2009، ص 377.

³⁷ سوافالو آمال، المرجع السابق، ص 156.

³⁸ عبد الرحمن خليفي، "الحماية الجزائية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 15.

³⁹ بلقاسمي كهينة، "استقلالية النظام القانوني للملكية الفكرية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2009، ص 15.

⁴⁰ Branly, Nicolas, "La contribution des bases de données et du droit coutumier a la protection des savoirs traditionnels", Revue international des sciences sociales, N 18, 2006, p285.

⁴¹ محمد حسام محمود لطفي، "الحماية القانونية لبرامج الحاسب الإلكتروني"، دار الثقافة للطباعة والنشر، مصر، 1987، ص 131.

⁴² خالد مصطفى فهمي، "الحماية القانونية لبرامج للحاسب الآلي في ضوء قانون حماية الملكية الفكرية طبقاً لأحداث والتعديلات"، دراسة مقارنة، الأزهرية، دار الجامعة الجديدة، 2005، ص 48.

⁴³ سليم عبد الله، "الحماية القانونية لمعلومات شبكة الإنترنت"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص 261.

⁴⁴ عبد الفتاح بيومي حجازي، "النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2002، ص 135.

⁴⁵ المنظمة الدولية للملكية الفكرية التي قامت بإبرام معاهدتان وهما معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ومعاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي.

⁴⁶ المادة 11 من معاهدة الويبو المتعلقة بحقوق المؤلف المعتمدة بتاريخ 1996/12/22، والمادة 18 من معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي المعتمدة في 1996/12/20.

⁴⁷ أسامة أبو الحسن مجاهد، "إساءة استخدام تدابير الحماية التكنولوجية للمصنفات الرقمية، دار النهضة العربية، 2009، ص 23.

⁴⁸ صادقت الجزائر على معاهدي الإنترنت، الأولى تتعلق بمعاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن حق المؤلف والثانية المتعلقة بشأن الأداء والتسجيل الصوتي في 31 جانفي 2014.

⁴⁹ أسامة أبو الحسن مجاهد، المرجع السابق، ص 33.

⁵⁰ سعد السعيد المصري، "النظام القانوني لبرامج المعلوماتية كأحد تطبيقات الملكية الفكرية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص 167.

⁵¹ تهدف إلى حماية استخدام المصنفات من قبل المستخدم خاصة البطاقة الشخصية للمصنف التي تركز على تقنيات التوقيع الإلكتروني، انظر أسامة فرج الله محمود الصباغ، الحماية الجنائية للمصنفات الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2016، ص 86.

⁵² تتمثل في البرامج المضادة للفيروسات وكذا الجدران النارية الحديثة التي تعمل على إنشاء الشبكات الافتراضية لمراقبة البيانات والوقاية من الفيروسات.

⁵³ تتمثل في نظام التشفير بهدف حماية المصنف من الاعتداء عليه.

⁵⁴ عفيفي كامل، "جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الرقمية ودور الشرطة والقانون"، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 310.

⁵⁵ محمد عبد الفتاح عمار، "القيود الواردة على الحق المالي للمؤلف، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2015، ص 293.

⁵⁶ أشرف جابر السيد، "نحو مفهوم حديث للنسخة الخاصة، دراسة في مفهوم النسخة الخاصة كأحد القيود الواردة على الحقوق الإستثنائية للمؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة بين وسائل النسخ الرقمي وتدابير الحماية التكنولوجية، دار النهضة العربية، مصر، 2007، ص 140.

⁵⁷ المادة 11 من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف والمتعلقة بالتدابير الإلكترونية.

⁵⁸ تنص معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ما يلي: "يتعين على الأطراف المتعاقدة أن تنص في قوانينها على حماية مناسبة وعلى جزاءات فعالة ضد التحايل على التدابير التكنولوجية الفعالة التي يستعملها المؤلفون..."

⁵⁹ سوفالو آمال، المرجع السابق، ص 303. قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً/ قائمة المصادر:

1/ الاتفاقيات:

- أ- اتفاق ترسيم المتعلق بجوانب حقوق الملكية المتصلة بالتجارة، تم اقراره بجولة الارغواي من سنة 1986 إلى سنة 1993 وعدل لعدة مرات وكان آخرها في فاتح جانفي 2005.
- ب- معاهدة الويبو المتعلقة بحق المؤلف تأسست في استكهولم سنة 1967 ودخلت حيز التنفيذ في 1970 وأصبحت تابعة لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1976 وعدلت لعدة مرات.
- ت- اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية أبرمت ببرن السويسرية سنة 1886 وتم تعديلها لعدة مرات كان اخيرها بباريس سنة 1979.

2/ النصوص القانونية

- أمر رقم 03-05 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، ج ر، العدد 44، الصادرة في 23 يوليو 2003.

ثانياً/ قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- أسامة أبو الحسن مجاهد، "إساءة استخدام تدابير الحماية التكنولوجية للمصنفات الرقمية، دار النهضة العربية، 2009.
- 2- أسامة بدر أحمد، "تداول المصنفات عبر الإنترنت"، دار النهضة العربية، مصر، 2006.
- 3- أسامة فرج الله محمود الصباغ، "الحماية الجنائية للمصنفات الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2016.
- 4- أشرف جابر السيد، "نحو مفهوم حديث للنسخة الخاصة، دراسة في مفهوم النسخة الخاصة كأحد القيود الواردة على الحقوق الإستثنائية للمؤلف وأصحاب الحقوق المجاورة بين وسائل النسخ الرقمي وتدابير الحماية التكنولوجية، دار النهضة العربية، مصر، 2007.
- 5- جمال هارون، "الحماية المدنية للحق الأدبي للمؤلف في التشريع الأردني"، دراسة مقارنة، دار الثقافة، عمان، 2006.
- 6- خالد مصطفى فهي، "الحماية القانونية لبرامج الحاسب الآلي في ضوء قانون حماية الملكية الفكرية طبقاً لأحدث التعديلات"، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2005.
- 7- خالد ممدوح ابراهيم، "جرائم التعدي على حقوق الملكية الفكرية"، الدار الجامعية، مصر، 2010.

- 8- زين عبد الهادي، "استخدام شبكة الإنترنت في المكتبات العربية"، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، 1995.
- 9- سعد السعيد المصري، "النظام القانوني لبرامج المعلوماتي كأحد تطبيقات الملكية الفكرية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015.
- 10- سليم عبد الله الجبوري، "الحماية القانونية لمعلومات شبكة الإنترنت، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011.
- 11- شحاتة غريب شلقامي، "الملكية الفكرية في القوانين العربية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2009.
- 12- شريف اللبان، "تكنولوجيا الاتصال، المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية"، ط2، الدراسة اللسانية، مصر، 2005.
- 13- عارف رشاد، "تكنولوجيا النشر الإلكتروني"، عالم الكمبيوتر، د. ن، د. ب، 1997.
- 14- عامر محمود الكسواني، "التجارة عبر الحاسوب" دار الثقافة، عمان، 2008.
- 15- عباس مصطفى صادق، "الاعلام الجديد، المفاهيم والوسائل والتطبيقات"، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 16- عبد الرازق السنهوري، "الوسيط في شرح القانون المدني"، حق الملكية، الجزء 8، دار احياء التراث العربي، بيروت، 1973.
- 17- عبد الرحمن خليفي، "الحماية الجزائية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
- 18- عبد الفتاح بيومي حجازي، "النظام القانوني لحماية التجارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2002.
- 19- عفيفي كامل، "جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الرقمية ودور الشرطة والقانون"، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
- 20- كوثر مازوني، "الشبكة الرقمية وعلاقتها بالملكية الفكرية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
- 21- محمد ابراهيم حسن محمد، "حقوق المؤلفين والنشر الإلكتروني في بيئة الإنترنت، د. ن، د. س.
- 22- محمد أمين الرومي، "حقوق المؤلف والحقوق المجاورة"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2009.
- 23- محمد صالح سالم، "العصر الرقمي وثورة المعلومات" "دراسة في نظم المعلومات وتحديث المجتمع"، الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2002.

- 24- محمد عبد الفتاح عمار، "القيود الواردة على الحق المالي للمؤلف"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2015.
- 25- محمد علي النجار، "حقوق المؤلف في ضوء الثورة المعلوماتية الحديثة"، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2014.
- 26- محي الدين عكاشة، "حقوق المؤلف على ضوء القانون الجزائري الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 27- مفتاح محمد دياب، "قضايا معلوماتية، اتجاهات حديثة في دراسة المعلومات"، دار الصفاء، عمان، 2007.
- 28- ياس خضير البياتي، "الاتصال الدولي والعربي، مجتمع المعلومات ومجتمع الورق"، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

ب- الرسائل الجامعية:

- 1- بصرف الحاج، "الحماية القانونية للمصنفات الرقمية وأثرها على تفقد المعلومات في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة وهران 1، 2006.
- 2- بلقاسمي كهينة، "استقلالية النظام القانوني للملكية الفكرية"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، 2009.
- 3- سوفالو آمال، "حماية الملكية الفكرية في البيئة الرقمية"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2016.

ج- المداخلات في الملتقيات:

- 1- محمد السيد عرفة، "التجارة الدولية الإلكترونية عبر الإنترنت"، مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت، جامعة الإمارات العربية، ماي، 2002.
- د- الكتب باللغة الأجنبية:

- 1 -Bale, François, "Dictionnaire des médias, Larousse bordes, Paris, 1998."
- 2 BRALY, NICOLAS, "La, contribution des bases de données et du droit coutumier a la protection des savoirs traditionnels, Revue international des sciences sociales, N188, 2006.
- 3 DE Lanterneriez, Isabelle "Droit d'auteur et aujourd'hui", ouvrage collectifs, édition centre national de le recherche scientifique, Paris, 1991,
- 4- YVES, François, le Coadic, "La science de l'information", 3ed, presses universitaires de France, Paris, 2006